الإسناد وأهميته في نقد مرويات التاريخ الإسلامي

الدكتور عبد اللّٰه خلف الحمد

Predication and Its Importance in Islamic History Narration Criticism

Prof.Dr. Abdullah Khalaf Al Hammad

1-It has to study the predication and know the narrators circumstances in the historic literatures. And to be sure of their abilities and resourcefulness in transferring the events, before judging on the narration if true or weak, in help of the men and classes translations.

2-The concentration on the criticism of the historic novel according to the western criticism rules of the historic novels , represent only o ne aspect of the European historic search that free predication series, and this does not apply on the Islamic history, because of the predication series in most of the historic narrations.

3-Modern and ancient various studies proved not the possibility for the implementation process of defects and modifications for the narrators with complete conditions for the historic novels that not deal with legal aspects.

4- The ,necessity of enclosing new subjects in history sections ,dealing with history term, narration criticism rules, and practicing the students on implement it on Islamic history narrations.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهـــيد

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلـــى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فيشكل موضوع الإسناد جانباً مهماً في عملية النقد التاريخي، وذلك من أجل التحقق من صحة الرواية أو ضعفها، إذ الانشغال بعملية نقد المتن واعتبارها الحكم النهائي للوصول إلى الحقيقة، يمثل نقصاً واضحاً ينبغي تداركه.

ومما يساعد على إنجاز هذه المهمة، أن تراثنا الضخم قد وُثِّق سنداً ومتنـــاً، ولاسيما في القرون الثلاثة الأولى في تاريخ المسلمين، ولا يعوزها إلا تطبيق النقد على سلسلة الرواة ومعرفة عدالتهم أو جرحهم عن طريق كتب الرجال.

وموضوعنا يتناول الإسناد وأهميته في نقد روايات التاريخ الإسلامي، وهو من المواضيع المهمة التي أُهملت كثيراً في الدراسات التاريخيـــة، بينمـــا أولاهـــا المُحدّثون عناية كبيرة في نقد الأحاديث النبوية، وهذا لا يعني أنه لم تجر محاولات لتطبيق هذا المنهج، لكنها لا زالت محدودة ويعوزها استيعاب لمصـــطلح الحـــديث وقواعده.

إن المؤرخين القدامى عملوا على جمع الروايات دون نقدها، وينبغي علـــى المؤرخين المُحْدَثين أن لا يكرروا ذلك، وعلى أقسام التاريخ في بلدنا، والتي يربـــو عددها على الخمسين أن تُدخل مواداً في علم مصطلح التاريخ والجرح والتعـــديل، وذلك بُغية استيعابه، ثم الانتقال إلى المرحلة المهمة وهي تطبيقه على سلسلة الرواة من حيث تاريخهم ووفياتهم، وبيان حالهم من تزكية أو جرح.

وقد قسمت هذا البحث على ثلاثة مباحث يتناول الأول منها الإسناد وأهميته وقد قسمته على ثلاثة مطالب : معنى الإسناد، وأهمية الإسناد عند المسلمين، ونقـــد الأسانيد عند المؤرخين والمحدِّثين أما المبحث الثاني : فيبحث في أثر علم الرجـــال

في تتبع الإسناد وفيه ثلاثة مطالب : أهمية علم الرجال، وكتب الرجـــال، ومـــنهج كتابة التراجم وقواعد تقويم الرجال.

أما المبحث الثالث : فيتناول الإسناد والنقد التاريخي، وفيه ثلاثة مطالـــب : قواعد نقد السند، والأخباريون في ميزان الجرح والتعديل، ومرونة منهج النقد مـــع الروايات التاريخية.

وقد جمعت المعلومات المهمة في البحث مـــن كتـــب التـــراجم والرجـــال، ومصطلح الحديث، كما رجعت إلى مجموعة من المراجع الحديثة التي ركزت على تطبيق منهج نقد الأسانيد على الرواية التاريخية.

وأحسب أنني بذلت من الجهد ما وسعته طاقتي، أملاً في خدمة كتابة التاريخ الإسلامي، وحفاظاً على أهمية علم التاريخ عند المسلمين، وآمل أن يكون هذا البحث مرحلة مهمة تنير أمام طلبة العلم في تخصص التاريخ الإســـلامي، الـــدربَ نحـــو المرحلة العملية في عملية نقد الأسانيد، والله الموفق.

الباحث

المبحث الأول
الإسناد وأهميته

المطلب الأول : السند والإسناد لغةً واصطلاحاً

أولاً : لغةً :

السند في اللغة : هو كل ما يُسند إليه ويُعتمد عليه من حائطٍ وغيره، يُقال : فلان سَند، أي مُعتمد[1]، ((وهو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المُسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم : فلان سَند أي مُعتمد))[2].

أما الإسناد : فهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد (أسند) وذلك من قولهم : أسندتُ الحديث إلى فلان، أُسنده إسناداً إذا رفعته[3].

ثانياً : اصطلاحاً :

السَّنَد : هو أولئك الرواة الناقلون المذكورون قبل متن الحديث، أما الإسناد: فهو حكاية طريق متن الحديث [4].

والمحدِّثون يستعملون كلاً من (السَنَد) و(الإسناد) في موضع الآخر، ويُعرف المراد بالقرائن[5]، ونعطي مثالاً لما سبق، قال أبو عبد الله البخاري في كتابه الجامع

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر (بيروت – 1979م) ج3، ص105؛ ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر (بيروت – د.ت)، ج3، ص220.

(2) ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق : د.محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، دار الفكر (دمشق – 1406هـ)، ص29-30.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص105؛ ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص220.

(4) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1989)، ص24.

(5) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دار الفكر (دمشق – 1997م)، ص33.

الصحيح (كتاب العلم)، باب إثم من كذب على النبي ﷺ : حدثنا مكي بن إبـراهيم، قال : حدثنا يزيد بن أبي عُبيد الله –وهو مولى سلمة بن الأكوع– عن سلمة قـال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : ((مَن يقُل عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار))(1)، فقول البخاري يُسمى (إسناداً)، وذات السلسلة التي ذكر فيها البخـاري الـرواة تسـمى (سنداً).

فكل شيء تعلّق به علمنا من جهة إخبار غيرنا منه لا بد بيننا وبينـه مـن طريق إما مُخبر واحد أو أكثر من واحد، ولابد لكل واحد من وجه في تحمل الخبر عن صاحبه من سماع وعرض وكتابة ونحو ذلك، فمتى بيّنا الطريق ووجه التحمل فقد أسندنا ومتى تركنا البيان فقد أغفلنا، فإذا أردنا طلب المعتمد من الأخبـار فـلا سبيل إلى ذلك إلا بمعرفة الرجال وأحوالهم وصيغ تحملهم فهذا هو (علم الإسناد)(2).

فالإسناد إذاً هو سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر واحداً بعـد واحـد إلـى أن يصلوا بالرواية إلى مصدرها الأصلي مع صيغ ادائهم فصار الإسـناد بـذلك هـو الوسيلة لنقد الأخبار، إذ بمعرفة نَقَلَة الخبر وصيغ ادائهم او طرق تحملهـم تُعـرف قيمته من حيث القبول والرد.

المطلب الثاني : أهمية الإسناد عند المسلمين

الإسناد خصّيصة فاضلة من خصائص أمة الإسلام، لم يؤتها أحدٌ من الأمـم قبلها، وقد جاء عن كثير من العلماء بيان أهميته وفوائـده ومزايـاه، وأنـه مـن خصائص العلوم الإسلامية.

---

(1) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق : مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير (بيروت – 1987م)، ج1، ص52.

(2) ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم الهندي (ت1176هـ)، الإرشاد إلى مهمـات علـم الإسناد، نشره : أبو عبد الرحمن الطاهر، (في موقع أهل الحديث، على الشبكة العنكبوتيـة) ص2.

قال أبو علي الجياني[1] : ((خَصَّ اللهُ تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم : الإسناد، والأنساب، والإعراب))[2]، وقال عبد الله بن المبارك : ((الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء))[3]، وبيّن الحاكم النيسابوري أهمية تتبع الأسانيد والحكم عليها بقوله : ((فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدُرس منارُ الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً))[4].

فالإسناد للخبر مثل الأساس للبناء، فلا يمكن تصور البنيان بدون أساس، وقد أشار الخطيب البغدادي إلى سبق المسلمين بقية الأمم في هذا المجال : ((وليس لأحدٍ من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسنادٌ، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوارة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنصُ الحديث من الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم ثم يبحثون أشدّ البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون

(1) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي، إمام في الحديث، وبصير بالعربية واللغة والشعر والأنساب، وله عدة كتب (ت498هـ). الذهبي محمد بن عثمان قايماز (ت748هـ)؛ تذكرة الحفاظ ، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – د.ت)، ج4، ص1233 – 1234.

(2) القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1979م)، ص201.

(3) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق : د.محمود الطحان، مكتبة المعارف (الرياض – 1402هـ)، ج2، ص200.

(4) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق : السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية (بيروت – 1977م)، ص40.

الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا حروفه ويعدوه عداً))[1].

وقد اعترف بعض المستشرقين بريادة المسلمين لهذا العلم، قال (شبرنجر) : ((لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا يوجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير، الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشؤونهم))[2].

وقد أدرك المحدثون في مرحلة مبكرة ما للإسناد من أهمية بالغة في الصناعة الحديثية إذ هو دعامتها الأساسية ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط، اذ ازداد نظام المراقبة عند العلماء المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ على الإسناد، خاصة عندما بدأ السهو والنسيان يظهران، فأدركوا أنه لا يمكن نقد المتن نقداً صحيحاً إلا من طريق البحث في الإسناد، ومما يدل على هذا الاهتمام، ما تركوه لنا من التراث الضخم والثروة العلمية في كتب الرجال، فأخذ تداول الإسناد ينتشر بين العلماء، فقد انصبَّ اهتمامهم على الحديث النبوي الشريف، لكونه ثاني أدلة أحكام الشريعة، وكان من نتيجة هذا الجهد هذه الثروة الكبيرة من الأحاديث الصحيحة التي يعمل بها المسلمون اقتداءً بنبيهم ﷺ.

إن أهمية الإسناد تدعونا اليوم إلى مراجعة كتاباتنا في ميدان التاريخ الإسلامي، والاستفادة من معطيات العلماء التي ورّثوها في كتب الرجال، وقد أشار إلى هذه الأهمية الدكتور عماد الدين خليل، وذلك بضرورة ((الأخذ بأسلوب نقدي رصين في التعامل مع الروايات التي قدمتها مصادرنا القديمة، وعدم التسليم المطلق بكل ما يطرحه مؤرخنا القديم ... ويمكن الإفادة في مجال النقد الخارجي –إلى حدٍ ما– من عِلمي (مصطلح الحديث) و(الجرح والتعديل) اللذين مورسا على نطاق

---

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، شرف أصحاب الحديث، تحقيق : محمد سعيد خطى أوغلي، دار إحياء السنة النبوية (أنقرة – د.ت)، ص40.

(2) نقلاً عن : السيد سليمان الندوي، الرسالة المحمدية، ط2، الدار السعودية (جدة – 1984م)، ص64.

واسع في عمليات تمحيص الأحاديث النبوية، ومن كتب التراجم الغنية الخصبة ... فإن دراسة التاريخ الإسلامي دراسة جادة تستلزم -بالضرورة- دراسة هذا الموضوع الخطير لكي تقوم الأعمال التاريخية معتمدة على أوثق المصادر وأدق الأخبار ومنقحة من حشود الدسائس والسموم وسيل الروايات الموضوعة))[1].

وقد نبّه محب الدين الخطيب إلى أهمية نقد الأسانيد في التاريخ الإسلامي، حينما بيّن أن تاريخ الطبري الكبير ((لا يمكن الانتفاع بما فيه من آلاف الأخبار إلا بالرجوع إلى تراجم رواته في كتب الجرح والتعديل))[2] وزاد في معرض كلامه على أهمية الجرح والتعديل في نقد الأسانيد ((وأن العلم بذلك من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإسلامي، أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم ولا يتعرفون إلى رواتها، ويكتفون بأن يشيروا في ذيل الخبر إلى الطبري، رواه في الصفحة كذا من جزئه الفلاني، يظنون أن مهمتهم انتهت بذلك، فهؤلاء من أبعد الناس عن الانتفاع بما حفلت به كتب التاريخ الإسلامي من ألوف الأخبار، ولو أنهم تمكنوا من علم (مصطلح الحديث) وأَنِسوا بكتب الجرح والتعديل واهتموا برواة كل خبر، كاهتمامهم بذلك الخبر، لاستطاعوا أن يعيشوا في جو التاريخ الإسلامي ولتمكنوا من التمييز بين غث الأخبار وسمينها، ولعرفوا للأخبار أقدارها بوقوفهم على أقدار أصحابها))[3].

عند قرائتنا لتاريخ الطبري نجد الإشارة واضحة بضرورة اتباع منهج نقد السند، وأن مهمته في كتابه كانت جمع الأخبار لا نقدها، ففي المقدمة قال : ((فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة

(1) عماد الدين خليل، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، ط1، دار الثقافة (قطر – 1986م)، ص118-119.

(2) محب الدين الخطيب، المراجع الأولى في تاريخنا، مجلة الأزهر (صفر – 1372هـ) مجلد 24، ج2، ص210.

(3) محب الدين الخطيب، المراجع الأولى في تاريخنا، مجلة الأزهر، ج2، ص210.

فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أُتي من قبل بعض ناقليه إلينا وإنما أدينـــا ذلك على نحو ما أُدي إلينا))[1].

ومع أن الطبري لم يمارس عملية النقد على روايات تأريخه، لكنه سهّل على النقاد من بعده مهمة نقدها داخلياً وخارجياً، أي نقد السند والمــتن، حينمـــا اعتمــد الإسناد والرواية في تاريخه، فاستخدام الطبري للسند في الروايـــة، وتنبيهـــه فـــي المقدمة على وجود روايات غير صحيحة في تاريخه، فتح الباب على مصـــراعيه لنقد الرواية التاريخية[2].

وهكذا نرى أن الاهتمام بإيراد الأسانيد ونقدها، فضلاً عن قيمته العلمية، فإنه إبراز للجانب الحضاري في تاريخ المسلمين ولفت الأنظار إلى العقول المبدعة التي عرفت كيف تضع المنهج الصحيح لإدراك غاية صحيحة، لذا فلا بد من اعتماد هذا المنهج في كتب التفسير والقراءات وعلم اللغة وعلم التاريخ، وعدم الاقتصار فـــي تطبيقه على الأحاديث النبوية، وهذه المهمة تسير مع الأهداف التي ينادي بها دعـــاة إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، وذلك لكي تُكلل مساعيهم بالنجاح لإثبـــات الحقـــائق والوقائع مهما كانت طبيعتها.

المطلب الثالث : نقد الأسانيد بين المؤرخين والمُحَدِّثين

إن مدرسة الحديث النبوي والتاريخ الإسلامي كانتا تســيران علـــى وتيـــرة واحدة من حيث السند والمتن، لذا نجد أغلب الذين كتبوا في السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي لمرحلة القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ملؤوا مؤلفاتهم بسلســـلة الإســـناد التي تسبق رواية متن الحادثة.

وفي العصر الحديث اعترف الباحثون غير المسلمين بدقة عمل المحـــدثين، وأقروا بحسن صنيعهم، واتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصـــولاً يتبعونهـــا فـــي

---

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، ط1، دار الكتـــب العلمية (بيروت – 1407هـ)، ج1، ص13.

(2) البرزنجي، محمد بن طاهر، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ط1، دار ابن الكثير (دمشـــق – 2007م) (مقدمة المحقق، ص32، 38–39).

تقصي الحقائق التاريخية، ووجدوا فيها خير ميزان توزن به وثائق التاريخ ومنهم أسد رستم، صاحب كتاب (مصطلح التاريخ)، جرياً على تسمية العلماء المسلمين (مصطلح الحديث)[1].

وإذا كانت رواية الحديث ورواية التاريخ قد التزمتا بإيراد الإسناد، إلا أنهما افترقتا عند تطبيق منهج الجرح والتعديل على الرواة الذين وردوا في سلاسل الإسناد، فالتزم المحدثون به، وتركه المؤرخون، مما سبّب عبئاً كبيراً على الباحث المعاصر في إمكانية تطبيق هذا المنهج على مرويات التاريخ من جهة، وفسح المجال واسعاً أمام من يريد أن يغمز هذا التاريخ وحضارته من جهة أخرى، ويمكن أن نعزو أهم الأسباب التي حالت دون تطبيق هذا المنهج إلى :

1- إنشغال المؤرخين بجمع الروايات وكتابتها، ولم يكن لديهم الوقت الكافي للقيام بمهمة الجمع والنقد في آن واحد.
2- إن العلماء ومنهم المؤرخون اعتمدوا على ثقافة أبناء جيلهم في القرن الأول والثاني للهجرة، فحينما يوردون أسماء الرواة في سلسلة الإسناد، بإمكان من يقرؤها أن يميز بين الصحيح والضعيف تبعاً لعدالة وضبط هؤلاء الرواة.
3- وقد يكون من بين الأسباب المهمة أنهم رأوا أن الأحاديث النبوية هي مصدر للتشريع، بخلاف الروايات التاريخية التي لا يترتب عليها حكم شرعي، فشدّدوا في باب الأحاديث النبوية وتساهلوا في الروايات التاريخية.

وأياً كانت الأسباب فإن مدرسة التاريخ أخذت على عاتقها عملية الجمع وإملاء المؤلفات بروايات كثيرة، فأخذ من يعمل في حقل التاريخ الإسلامي يختار منها ما يلائم توجهه وهواه، وكلٌ يدعي الحيادية والموضوعية وأنه أقرب إلى الحقيقة. وفي هذا قال ابن الصلاح ان اهل التاريخ يغلب عليهم التاريخ.

---

(1) زريق، قسطنطين، نحن والتاريخ، ط6، دار العلم للملايين (بيروت – 1985م)، ص68.

إن القواعد النقدية التي وضعها العلماء المسلمون للتوصل إلى معرفة النص الصحيح، وإن كانت في الأصل خاصة بالحديث النبوي لكنها صالحة للتطبيق في مختلف العلوم الإسلامية، ولاسيما في مرويات التاريخ الإسلامي التي نهج مؤلفوها على منوال المحدثين في طريقة إيراد الخبر وسرد الروايات بالأسانيد، كما أن التاريخ عبارة عن أخبار ووثائق ونصوص، لا طريق للتثبت من صحتها إلا بتطبيق هذه القواعد المنهجية.

إن أول مظهر للإبداع في علم التاريخ عند المسلمين أن اهتموا بصحة مصادره، وكان الحُفّاظ هم الذين ينقلونه من الذاكرة، أو الشاهد العيان، الذي يدرك الصورة والزمن، مما دعا إلى ظهور ما عرف بالسند أو الإسناد، أو العنعنة، بمعنى رفع القول إلى قائله، وللتأكد من صحة السند في الخبر التاريخي يُطبق عليه ما طُبق على سند الحديث من الجرح والتعديل[1]، إذ إن التاريخ أخذ طريقة الحديث في أول تأليفه، اذ كان علم الحديث يُسمى علم أسماء الرجال[2]، وعمل المحدث والمؤرخ هو في الحقيقة منهج لتصحيح الخبر فكلاهما سار على الإسناد في نسبة الخبر إلى سلسلة من الرواة.

ومعلوم أن الحديث النبوي خُدم على مر القرون وبُذلت جهودٌ كبيرة في نقد الروايات، وكان لهذا الجهد المتراكم ثمرات ونتائج واضحة، فكل جيل من علماء الحديث يُكمل ما بدأه الأول وهكذا، وهذا ما لم يكن مع التاريخ الإسلامي الطويل، لذا فإن القيام بمهمة النقد وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على الأسانيد، لا يمكن أن يقوم بها أفراد متفرقون، وإنما تحتاج إلى جهدٍ جماعي تقوم به مؤسسات بحثية وجامعات أكاديمية، وتحتاج في الوقت نفسه إلى متخصصين في هذا العلم يقومون بهذه المهمة، ولاسيما مع التاريخ الإسلامي الطويل فرواياته ((حافلة بالأحداث

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي (ت808هـ)، المقدمة، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون (دمشق – 2007م)، ص47.

(2) الحنفي، مصطفى بن عبد الله الرومي (ت1076هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت – 1992)، ج1، ص87.

والوقائع والشخصيات، حافلة بالأمجاد الشامخة والبطولات الفذة، كما هــي حافلــة بالانتكاسات المؤسفة والنكبات المريرة والشخصيات المنحرفة ... ومع ذلك فلابــد من القيام بهذا العمل الضخم، مع المشقة البالغة فيه، فإنه ما من أمــة تســتطيع أن تعيش بلا تاريخ، تاريخ ممحص محقق))[1].

إن معرفة أصول الروايات التاريخية وميول رواتها مهمة للغاية، إذ عن طريقها يتم إسقاط كثير من الروايات التي نسجها رواة ذوو ميول وأهواء وأغراض كثيرة، وخلطوها بالروايات التي يمكن الوثوق بها، فجاء بعدهم خَلَفٌ أخذوا هذه الروايات على علاتها على أنها مادة تاريخنا الموثوقة، فتسربت مرويات بعض الكذابين إلــى مختلف المصنفات ومنها التاريخ والأدب[2].

وعند بحث ارتباط الحديث النبوي بالتاريخ الإسلامي، نقف عند موضوع السيرة النبوية، فهي مع أنها عند المحدثين جزء من السنة النبوية، لكنها مع مرور الــزمن صارت علماً قائماً بذاته، فانفصلت عن الحديث، فوُجدت كتــب خاصــة بهــا دون غيرها، ثم ظهرت مجموعة من العلماء لهم عناية بــالتواريخ والســير والمغــازي وأخبار الإسلام، وهم المعروفون بأئمة المغازي، وكان الغالب على هؤلاء الجمــع دون الفحص والنقد، فتسرب التساهل إلى كتب السير والمغازي، وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي في فاتحة ألفيته في السيرة النبوية :

وليعلــمِ الطالــبُ أن السِّــيرا

تَجمَعُ ما صحَّ وما قد أُنكرا

والقصدُ ذكرُ ما أتى أهلُ السِّيَرْ

---

(1) محمد قطب، كيف نكتب التاريخ الإســلامي، ط1، دار الشــروق، (القــاهرة – 1992م)، ص10.

(2) عّلال، خالد كبير، مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، دار البلاغ (الجزائر – 2003م)، ص64.

به وإنْ إسنـــادُهُ لـــم يُعتَبَرْ[1]

ومعنى ذلك أن منهج النقد الذي وضعه المحدثون لم يكن له حضور عند أكثر مـــن كتب في السيرة النبوية وتاريخ الإسلام، فكانوا يسوقون الأخبار والروايات من غير نقد ولا تمحيص، لذا كان جلُّ الاعتماد في تمييز الصحيح من الضعيف على جهود المحدثين الذين كان منهجهم في نقد أخبار السيرة النبوية يقوم على استقصاء مصادر الخبر وطرقه ورواته وألفاظه وصيغه، ونوجز هنا المنهجية المشتركة بين المحدثين والمؤرخين في نقد الخبر :

1-تتبع مصادر الخبر :

يمكن القول إن المنهج في اعتبار المصادر المتنوعة وضـــم بعضـــها إلـــى بعض،يتم به استكمال الخبر وجمع أطرافه، وهو منهج عام يصلح في النقد التاريخي عامة، وليس في الحديث والسيرة النبوية فقط، وقد عبَّرَ المؤلفون في النقد التاريخي في عصرنا الحاضر عن هذا المسلك بتعابير مختلفة، لكنها لا تخرج في حقيقتها عمّا سَطّره المحدثون، فقد نصّوا على أن منهج النقد التاريخي يقوم أولاً على استقصـــاء الخبر في جميع المصادر المتوافرة، ولا يجوز للناقد أن يزدري أي مصدر قد يرد به الخبر[2].

إن المؤرخ الذي يقف على خبر تاريخي في مصدر من المصـــادر أو فـــي وثيقة لا يكتفي بهذا الخبر من خلال مصدر واحد، وإنما يجـــب عليـــه استقصـــاء مصادر الخبر ومظانه المتنوعة، وهو يتطلب ((عدم الاكتفاء بما يبينُ للعين أو يعثر عليه بأيسر جهد، بل يتطلب الاستقصاء البعيد والتفتيش الدقيق في كل ركن وزاوية أملاً في أن ينكشف شيء جديد))[3]، وهنا يشترك المؤرخون والمحدثون في تتبـــع المصادر واستقصاء أسانيد ومخارج الخبر عن طريق مصادر كثيرة.

---

(1) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، ألفية السيرة النبويـــة، دار المنهاج (جدة – د.ت)، ص1.

(2) زريق، نحن والتاريخ، ص71.

(3) زريق، نحن والتاريخ، ص97.

2-إعمال النقد :

إن جمع الأسانيد والطرق التي ورد الخبر عن طريقها ما هو إلا تمهيد للانتقال إلى المرحلة الأخرى والتي هي أكثر أهمية وصعوبة، وهي تحكيم علم الرجال وقواعد الجرح والتعديل، وهو منهج راسخ عند المحدثين، فعند النظر في الخبر والتحقق من درجة صحته وضعفه، ينبغي استحضار أحوال الرواة من جهة العدالة والضبط، وجوانب أخرى تتعلق بحياة الراوي، مما أورده العلماء في مصطلح الحديث[1].

إن هذه المنهجية يمكن الاستفادة منها عند تطبيقها على مرويات السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، ما دام أن الخبر أو الحادثة، يسبقها سلسلة سند من الرواة، فالمتقدمون من المصنفين في السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي كانوا يلتزمون بشرط المحدثين، وهو النقل بالسند وعزو الروايات إلى مصادرها وبيان مخارجها ولا يعوزها إلا النظر في معرفة درجة صحتها.

وقد أفرغ العلماء جهدهم في نقد سلسلة الرواة من أجل اكتشاف كذبهم، قال سفيان الثوري : ((لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ))[2]، ومثال ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي بسنده عن عفير بن معدان الكلاعي قال : ((قدِم علينا عمرو بن موسى، حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول : حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر علينا، قلت له : مَنْ شيخنا الصالح هذا؟ سمِّهِ لنا نعرفهُ، فقال :

---

(1) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت643هـ) مقدمة ابن الصلاح، تحقيق : نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر (بيروت – 1977م)، ص104؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، مكتبة الرياض الحديثة (الرياض – د.ت)، ج2، ص368.

(2) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق : أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية (المدينة المنورة – د.ت)، ص119.

خالد بن معدان، قلت له : في أي سنة لقيته؟ قال : سنة ثمان ومائة، قلت : فأين لقيته؟ قال : لقيته في غزاة أرمينية، فقلت له : اتق الله يا شيخ ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى، أنه لم يغزُ أرمينية قط، كان يغزو الروم))(1).

إن وجود الإسناد سهّلَ على المتتبع إمكانية النقد لهذه السلاسل من الإسناد، وهي لم تقتصر كما ذكرنا على الحديث النبوي والتاريخ الإسلامي، وإنما شملت سائر العلوم الإسلامية كالتفسير والفقه والأنساب واللغة والنحو والشعر، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير، كما تراه في تفسير محمد بن جرير الطبري وفي كتاب الخطيب البغدادي (التطفيل وحكايات الطفيليين) و(البخلاء)، و(أخبار الحمقى والمغفلين)، و(أخبار الأذكياء) لابن الجوزي، فنراهم في هذه الكتب يسوقون إسناداً طوله ثلاثة أسطر أو أكثر من أجل نقل جملة صغيرة أو كلمة واحدة عن قائلها(2).

إن مدرسة الحديث النبوي ومدرسة التاريخ الإسلامي اللتين امتلكتا الأدوات نفسها في إيراد الرواية وضبطها من حيث الإسناد، بإمكانهما أن يسيرا على ذات المنهج في نقدها، عندما توضع الآلية ويوجد المتخصصون الذين يقومون بهذه المهمة، لأننا اليوم أمام مصادر تاريخية كثيرة، أشبه ما تكون بالمواد الخام التي تحتاج إلى التكرير والتصفية، قبل الاستفادة منها، وينبغي عدم تجاهل هذا الموضوع أبداً، ولعل المباحث القادمة توضح لنا بعض القواعد والطرق التي يتم التعامل عن طريقها مع نصوص التاريخ الإسلامي التي كانت لها خصوصية لكونها حدثاً تاريخياً وليس نصاً شرعياً.

المبحث الثاني

---

(1) المصدر نفسه، ص119.

(2) أبو غدة، عبد الفتاح، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط4، دار البشائر الإسلامية، (بيروت – 1417هـ)، ص144.

أثر علم الرجال في تتبع الإسناد

المطلب الأول : أهمية علم الرجال

اهتم المؤرخون والمُحدِّثون بكتب التراجم وتاريخ الرجال، اذ ظهر هذا النمط من الكتابة التاريخية منذ وقت مبكر في تاريخ المسلمين، بل إنه كان وليداً لحركة التدوين التاريخي عندهم، وينقسم هذا النوع من الكتابة إلى أنماط مختلفة، لبلد معين، أو مدة زمنية محددة، أو ان يكون خاصاً بتراجم أرباب الصنعة الواحدة.

وقد اكتملت معلومات العلماء عن الرواة والتدقيق في أحوالهم من حيث الصدق والورع والالتزام الديني، وظهرت مكتبة ضخمة في علم الرجال، أثرت في فن الترجمة للأعلام في سائر العلوم التي ظهرت في تاريخ المسلمين.

وقد احتل تاريخ الرجال أهميته عند العلماء وذلك لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها[1].

إن حاجة الوقائع التاريخية إلى معرفة أحوال رواتها أشد من غيرها، وذلك لغلبة التساهل في نقلها، على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التاريخ، وإذا كان لابد من معرفة أحوال الرواة فلابد من بيانها، بأن يُخبر كل مَنْ عرف حال راوٍ بحاله ليعلمه الناس وهو ما حدث في تاريخ المسلمين عندما قام العلماء بهذا الواجب على أحسن وجه.

ومما يجب التنبيه اليه أن علم الرجال لم تكن فيه محاباة لأحد، مهما كان، أباً، او ابناً، او أخاً، او صديقاً، او أستاذاً، تمكن السلفُ والخلف عن طريقه من كشف العلل في كل علم منقول، حديثاً نبوياً أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً لتمييز الصحيح عن غيره[2].

المطلب الثاني : كتب الرجال

---

(1) عتر، نور الدين، معالم السنة النبوية، ط1، مكتبة المنار (الأردن – 1986م)، ص182.

(2) أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة، ص189.

ونعني بكتب الرجال الكتب التي تناولت أحوال الرواة من حيث عدالتهم، وضبطهم، والحكم على مروياتهم، وهو علم جليل لما فيه إثبات التحري عن صحة النقل، وقد صنف العلماء في الرجال مصنفات كثيرة، تعددت بتعدد الأغراض لها.

وكانت طريقة العلماء في وضع كتب الرجال أن يذكروا اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته إلى قبيلته وبلدته وحرفته، ونحو ذلك مما يميزه عن غيره، فإنه كثيراً ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم، واسم الأب، ونحو ذلك، فيُخشى الإشتباه.

ويمكن أن نقسم كتب الرجال بإيجاز إلى :

أولاً – كتب الرجال الخاصة :

1- كتب الصحابة :

وهي التي تتناول صحابة النبي ﷺ وذكر أسمائهم وأنسابهم وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شاركوا فيها، ووفياتهم ﷺ، ومن أهم هذه الكتب : (كتاب الصحابة) لابن منده (ت301هـ)، و(معجم الصحابة) لابن قانع (ت351هـ)، و(معرفة الصحابة) لأبي نعيم الأصفهاني (ت430هـ)، و(الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر الأندلسي (ت463هـ)، و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري (ت630هـ)، و(تجريد أسماء الصحابة) للذهبي (ت748هـ)، و(الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

ومعرفة الصحابة من العلوم الضرورية، إذ ينبني عليها تمييز الرواية المتصلة من المرسلة، ولاسيما في أحداث تاريخ القرن الهجري الأول، ولكل من هذه الكتب منهجيتها، ويمكن معرفتها بالرجوع إليها مباشرة.

2- كتب الثقات :

وهي التي تتناول الثقات من الرواة، ومن أهمها كتاب (معرفة الثقات) لعبد الله بن صالح العجلي (ت261هـ)، و(الثقات) لابن حبان البستي (ت354هـ)،

و(تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العِلمُ) لابن شاهين (ت385هـ)، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي (ت748هـ).

3- كتب الضعفاء والمتروكين :

وهي خاصة بأسماء المجروحين لبيان أحوالهم، ومن أهم هذه الكتب : (الضعفاء الصغير) للبخاري (ت256هـ)، و(الشجرة في أحوال الرجال) لابراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، و(أسامي الضعفاء) لأبي زرعة الرازي (ت264هـ)، و(كتاب الضعفاء والمتروكين) للنسائي (ت303هـ)، و(كتاب المجروحين) لابن حبان البستي (ت354هـ)، و(الكامل في الضعفاء) لابن عدي (ت365هـ) و(ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي (ت748هـ)، و(لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، وفائدة معرفة الثقات والضعفاء من الرواة، يتوقف عليها معرفة صحيح الرواية من ضعيفها، وما يصلح للاحتجاج به وما لا يصلح.

4- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء :

وهي الكتب التي تناولت تواريخ المحدثين مثل (التاريخ) لعبد الله بن المبارك (ت181هـ) و(التاريخ) ليحيى بن معين (ت233هـ)، و(التاريخ) لعلي بن المديني (ت 234هـ)، و(التاريخ) لأحمد بن حنبل (ت241هـ)، و(التاريخ الكبير) للبخاري (ت256هـ)، و(المعرفة والتاريخ) ليعقوب الفسوي (ت277هـ)، و(التاريخ الكبير) لابن أبي خيثمة (ت279هـ).

ثانياً – كتب الطبقات :

يُطلق مصطلح (الطبقة) على مجموعة من الرواة، تعاصروا زمناً كافياً، وتقاربوا في السن اوالإسناد، ومن فوائدها : معرفة المتقدمين من المتأخرين، وتمييز الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم، ومعرفة الرواية المتصلة والمنقطعة، وتمييز الأسماء

المتشابهة، وفيه فوائد كثيرة لا يستغني عنها طالب علوم الحديث والتاريخ الإسلامي[1].

ومن أهم كتب الطبقات : كتاب (الطبقات الكبرى) لمحمد بن سعد (ت230هـ) و(الطبقات) لخليفة بن خياط (ت240هـ)، وهناك كتب خاصة برواة مصرٍ من الأمصار، أو مدينة من المدن، مثل (طبقات الشاميين) لابن دحيم (ت245هـ)، و(طبقات علماء إفريقية) لأحمد بن تميم القيرواني (ت333هـ).

ثالثاً – كتب التواريخ المحلية :

وهي تذكر أسماء البلد والذين أقاموا فيه، ومنها : (تاريخ واسط) لبحشل (ت288هـ) و(تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (ت463هـ)، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر (ت571هـ) وغيرها، وفيها من الفوائد العلمية ما لا يستغني عنه طالب علم التاريخ الإسلامي من تاريخ البلد وموقعه ورجاله.

وهناك كتب أخرى تناولت أنواع الحديث الواردة في مؤلفات (مصطلح الحديث) وهي تُعنى بمعرفة شخص الراوي وتحديده من جميع النواحي الزمانية والمكانية والإسمية.

ومما لا شك فيه أن هذه المصنفات في الرجال يمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ الإسلامي، إذ تكشف النقاب عن أحوال الرواة وتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب، وبذلك يمكن للباحث أو المؤرخ أن يعرف لكل خبر قيمته، فيستبعد الأخبار الضعيفة والموضوعة، وينبه عليها لتجنبها، ويستخرج الروايات الصحيحة ويبينها، الهدف من الدراسات التاريخية، إبراز الحقائق التي تعد هدفاً يتوخاه كل باحث نزيه.

وينبغي أن تدخل مادة (مصطلح الحديث) أو (الجرح والتعديل) في أقسام التاريخ، وذلك لكي تكون أمام الطلبة نظرية متكاملة في النقد، ويحصل التمازج بين

---

(1) الشيخ علي أبو شاكر، كتب الرجال، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع (عمان – 1999م)، ص235.

نقد السند، والنقد الغربي، قال الدكتور نور الدين عتر، وهو من العلماء المتخصصين في علوم الحديث، وله كتاب قيم في منهج النقد ((ضرورة تزويد طلاب الجامعات في أقسام التاريخ، والدراسات الاجتماعية، بدراسات عن هذا العلم، تربط بين علوم الحديث عند المسلمين، وبين النقد التاريخي الأجنبي، الذي هو مدين لنا ولعلمنا هذا))[1].

المطلب الثالث : كتابة التراجم، وقواعد تقويم الرجال

أولاً – كتابة التراجم :

نعني بالترجمة، التعريف بالراوي بما يؤدي إلى قبول خبره أو رده، وحدودها : اسم الراوي وكنيته ونسبه ولقبه، وشيوخه وتلامذته، وأقوال العلماء فيه، والأوصاف التي تؤثر في روايته، ورحلاته العلمية ومولده ووفاته[2].

واشترط بعض العلماء جملة شروط لمن يكتب في التراجم، ولعل العالم تاج الدين السبكي، هو أوضح مَنْ أشار وحثَّ على هذا الموضوع، ضمن كتيب له سمّاه (قاعدة في المؤرخين) ، وأنقل هنا كلامه كاملاً : ((أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة، علماً وديناً، وغيرهما من الصفات، وهذا عزيز جداً، وأن يكون حسن العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسن التصوير، حتى يتصور حال ترجمته، جميع حال ذلك الشخص، ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ولا تنقص عنه، وأن لا يغلبه الهوى، فيخيل إليه هواه الإطناب في مدح مَنْ يحبه والتقصير في غيره، بل أما أن يكون مجرداً عن الهوى، وهو عزيز، وأما أن يكون عنده من العدل ما يقهر به هواه، ويسلك طريق الإنصاف، فهذه أربعة شروط أخرى، ولك أن تجعلها خمسة، لأن حسن تصويره وعلمه قد لا يحصل معهما الاستحضار حين التصنيف، فيجعل حضور التصور زائداً على حسن التصور والعلم، فهي تسعة

(1) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص14.

(2) أبو صعيليك، محمد عبد الله، الترجمة للرواة (ضمن كتاب لمجموعة باحثين، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد)، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع (عمان – 1999م)، ص209–210.

شروط في المؤرخ، وأصعبها الإطلاع على حال الشخص في العلم، فإنه يحتاج إلى المشاركة في علمه والقرب منه حتى يعرف مرتبته)) [1]، هذه الشروط هي التي ينبغي التحلي بها لمن يكتب في التراجم، وهي خمسة شروط، أما قوله : فهذه تسعة، فإنه ذكر قبلها بعض شروط المؤرخ، سنوضحها في المبحث القادم.

ثانياً – قواعد تقويم الرجال :

إن منهج علماء المسلمين في تتبع الرواة والحكم عليهم، ومن ثم قبول أو رد مروياتهم، هو الذي يقابل النقد الباطني في المفهوم الغربي، الذي يقوم على أساس التفسير التاريخي، لكن الفرق بين المنهجين، أن علماء نقد الرواية في الغرب قد لا تكون عندهم أية معلومات عن المؤلف أو راوي الحادثة، فيبدؤون بإيراد مجموعة أسئلة حوله، هل كان أميناً فيما اعتقده؟ هل أخطأ فيما عرفه؟ هل حاول جلب منفعة عملية، وخداع قرائه؟ هل كذب المؤلف أو أُرغم على الكذب؟ هل مال إلى مذهبه على حساب تشويه الوقائع؟ هل انساق وراء غرور فردي أو جماعي؟ هل تملق الجمهور؟ هل استعمل الأسلوب الأدبي في تشويه الوقائع؟[2]

ومما يُلاحظ على هذه الأسئلة أنها تدور حول شخصية الراوي أو (المؤلف) من حيث أخلاقياته (عدالته)، ولم تذكر مؤلفات المنهج الأوربي شيئاً عن كيفية الإجابة على الأسئلة، بينما في المنهج الإسلامي تكون قواعد تقويم الرجال أكثر وضوحاً وصرامة، فالراوي الذي يروي الواقعة تكون مؤلفات الجرح والتعديل في الغالب قد استوفت ذكر عدالته وضبطه، بل إنها تتعرض لتفاصيل أكثر دقة مما يتخيل المنهج الأوربي، مثل كيفية روايته للواقعة، ومستوى ضبطه لمجموع ما يروي إلى تفاصيل كثيرة لا يمكن حصرها في هذا البحث.

---

(1) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت771هـ)، قاعدة في المؤرخين، حققه : عبد الفتاح أبو غدة، ط5، دار البشائر (بيروت – 1990م)، ص71.

(2) انجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة : عبد الرحمن بدوي، (القاهرة – 1967م)، ص128-134.

ونذكر هنا مجموعة من القواعد التي ينبغي مراعاتها عند تقـويم الرجـال، أهمها :

1- الجرح واجب عند الحاجة : أي ذكر عيوب الراوي، وهو لا يـدخل فـي الغيبة المحرمة، كما يتبادر للذهن، بل هو نصيحة يُعرف بها الحـق مـن الباطل[1] وينبغي التنبيه الى أنه لم يُجوَّز على إطلاقه، وإنما رُبط بالحاجـة الداعية إليه.
2- لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة[2].
3- لا يجوز نقل الجرح فيمن وُجد فيه الجرح والتعديل، أي لا ينقل الجرح فقط وإنما ينقلهما معاً، قال الذهبي في ترجمـة أبـان بـن يزيـد العطّـار : ((وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في (الضعفاء) ولم يذكر فيه أقوال مَنْ وثَّقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجـرح ويسـكت عـن التوثيق))[3].
4- لا يُقبل الجرح والتعديل ممّن ليست له معرفة بأسبابهما، فقد اتفق العلمـاء على عدم قبول الكلام في الرواة الصادر عمـن يجهـل أسـباب الجـرح والتزكية، قال ابن حجر : ((وينبغي الاّ يُقبل الجرح والتعديل إلاّ من عـدل مُتيَقِّظ))[4].

---

(1) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، صحيح، تحقيق : محمـد فـؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (بيروت – د.ت)، ج1، ص2.
(2) اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي (ت 1304هـ)، الرفع والتكميل، حققه : عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتبة المطبوعات الإسلامية (حلب – 1407هـ)، ص57.
(3) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيـق : علي محمد البجاوي، دار المعرفة (بيروت – د.ت)، ج1، ص16.
(4) ابن حجر، نزهة النظر، ص113.

5- لا يقوم بعملية التعديل والتجريح، إلاّ من كان عدلاً غير مجروح[1].
6- لا يُقبل الجرحُ إلاّ مُفسراً[2]، مُبَيَّنَ السببِ، وذلك لاختلاف الناس فيما يجرح وما لا يجرح، ولاسيما عند تعارض الجرح والتعديل.
7- لا يُقبل التعديل على الإبهام، أي توثيق الراوي من غير تسميته، مثل (حدثني الثقة)[3]، لأن عدم تسميته سبب في إثارة الشك والريبة حوله، لذا لابد من ذكر سلسلة السند بكل وضوح.

هذه أهم القواعد التي وضعها علماء الجرح والتعديل على سلسلة الرواة، وهي صالحة للتطبيق على سلسلة الإسناد في المرويات التاريخية، إذا أُحسن التعامل معها، وتمت مراعاة طبيعة الرواية التاريخية نفسها.

المبحث الثالث

الإسناد والنقد التاريخي

المطلب الأول : قواعد نقد السند (ضوابط قبول الخبر)

إن مؤلفات التاريخ الإسلامي، ولاسيما في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، كانت تلتزم بشرط المحدثين، وهو النقل بالسند، وعزو الروايات إلى مصادرها، وبيان مخارجها، ولا يعوزها إلا النظر في معرفة درجتها من حيث الصحة والضعف، وإنما يحصل ذلك بتتبع أحوال الرواة في كتب الرجال، ومعرفة مراتبهم في الجرح والتعديل.

ومن بين الصعوبات التي تواجهنا في أثناء تطبيق هذا المنهج، على مرويات السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، أن هذا القانون الصارم يُفوِّت علينا كثير من

---

(1) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، سنن، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر (بيروت – د.ت)، ج2، ص792.
(2) ابن حجر، نزهة النظر، ص114.
(3) ابن حجر، نزهة النظر، ص80.

الروايات والأحداث، لذا لابد من وضع ضوابط خاصة في قبول الخبر، والتي يمكن إجمالها بما يأتي :

1- عدم قبول الرواية بلا إسناد، قال الشافعي : ((مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل))[1].

2- اعتماد منهج أقل تشدداً في الحكم على الرواة، مع استثناء ما يتعلق بالعقيدة والأحكام الشرعية.

3- ترتيب المصادر بحسب قوتها : فمعلوماتنا عن التاريخ الإسلامي، جُمعت من المفسرين والمحدثين والمؤرخين والقصاص وأهل الأدب، وهي ليست بمنزلة واحدة، من حيث النقد والتمحيص والمهتمون بها ليسوا كلهم من أهل الأمانة والتحري في النقل.

4- ينبغي التفريق بين النقد الخارجي والداخلي، فإن ما ذكرناه سابقاً يتعلق ببحث وتحليل العناصر الخارجية للخبر، فهي من متعلقات الخبر ولوازمه، وليس من مضمونه ومعناه.

إن تساهل المؤرخين في نقد السند، هو الذي فتح الباب أمام من ينتقدهم ويحذر منهم، فابن العربي ينبه على الاحتراز ((من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الآداب))[2] اذ نسبهم إلى الجهالة في الدين، وإصرارهم على البدعة، بقوله : ((ومن أشد شيءٍ على الناس، جاهل عاقل، أو مبتدع محتال))[3] وكثيراً ما ينعى على بعض أرباب التاريخ ويصفهم بـ((الطائفة التاريخية الركيكة))[4].

---

(1) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، فتح المغيث، ط1، دار الكتب العلمية (لبنان – 1402هـ)، ج3، ص4.

(2) ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543هـ)، العواصم من القواصم، تحقيق : محب الدين الخطيب، ط4، دار الكتب العلمية (بيروت – 2007م)، ص166.

(3) المصدر نفسه، ص167.

(4) المصدر نفسه، ص118.

قال السبكي : ((فإن أهل التاريخ ربما وضعوا من أناس ورفعوا أناساً، إما لتعصب أو لجهل أو لمجرد اعتماد على نقل مَن لا يُوثق به، أو غير ذلك من الأسباب، والجهل في المؤرخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل، وكذلك التعصب، قلَّ أن رأيت تاريخاً خالياً من ذلك))(1).

ولسنا في هذا البحث بصدد مناقشة أقوال العلماء، إذ إن هذا الكلام ليس على إطلاقه، وإنما نريد التنبيه إلى مسائل مهمة تتعلق بالحفاظ على علم التاريخ كعلم، ولا يتم هذا إلا بوضع القواعد التي تحكم أسانيده ومتونه، أملاً في الوصول إلى الحقيقة أو ما هو أقرب منها، وقديماً قيل : ((وما آفة الأخبار إلا رواتها))(2)، والسؤال المهم في هذا المطلب، كيف يُعرف أن الراوي ثقة؟ وللإجابة على هذا السؤال نؤكد على الطرق الاتية :

1- الاستفاضة والشهرة : فمَنْ اشتهرت عدالته بين أهل العلم وغيرهم، وكثر ثناء الناس عليه بالثقة والأمانة، استُغني بذلك في إثبات عدالته.
2- التنصيص : وذلك بأن ينص إمام من أئمة الجرح والتعديل، أو أكثر، على أن فلاناً من الناس ثقة.
3- أن يُذكر الراوي في كتاب من الكتب التي صنفت في الثقات، خاصة، ككتاب (الثقات) لابن حبان.

أما طرق معرفة الراوي الضعيف، فبالطرق الاتية:

1- أن ينص إمام من أئمة الجرح والتعديل على ضعف الراوي.
2- أن يُترجم للراوي في كتاب من الكتب التي صُنفت في الضعفاء خاصة.
3- أن يُحكم على روايةٍ بالضعف، وأن سبب الضعف هو فلان، فيُعلم بذلك أن الراوي ضعيف.

---

(1) السبكي، قاعدة في المؤرخين، ص66.

(2) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الدمشقي (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 2006م)، ج1، ص237.

وقد تواجه من يدرس الأسانيد بعض الإشكالات، ومن أهمها : ظاهرة تعدد الأقوال في كتب الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وهو ما يُعرف بـ(تعارض الجرح والتعديل)، وهو يشمل جميع أبواب العلم، قال الترمذي : ((اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم))[1].

ومن المشاكلات والصعوبات التي تواجهنا في نقد سلسلة الإسناد في الروايات التاريخية (ظاهرة المجاهيل في سلسلة السند) وهم الذين لم نعثر لهم على ترجمة، وهنا نحتاج إلى المقارنة، والانتقال إلى مرحلة نقد المتن، لنصل إلى الرواية التي هي أقرب إلى الواقع والحقيقة.

وإذا كانت هناك عدة ضوابط في قبول الخبر، ومعرفة الراوي الثقة من الضعيف، فلابد من توافر مجموعة شروط في المؤرخ الذي يقوم بجمع وتمحيص وكتابة الروايات التاريخية في مؤلف خاص، أو نقلها شفاهاً.

ومن جملة الشروط التي وضعها السبكي، بعد أن ذكر أن المدح والذم يجب أن لا يُقبل من المؤرخين ((الصدق، وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذكرة وكتبه بعد ذلك، وأن يُسمِّي المنقول عنه، فهذه شروط أربعة فيما ينقله))[2]، ويؤكد السبكي على اثر التحزب في ميول المؤرخ : ((وقد استقريت فلم أجد مؤرخاً ينتحل عقيدة، ويخلو كتابه عن الغمز ممن يحيد عنها، سنة الله في المؤرخين، وعادته في النقلة، ولا حول ولا قوة إلا بحبله المتين))[3].

وعلى المؤرخ دراسة ظاهرة الوضع في التاريخ الإسلامي، وتتبع أسبابها، ويمكن الإفادة مما أوجزه ابن خلدون في مقدمته : ((فمنها التشيعات للآراء

---

(1) ابن بهادر، بدر الدين عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله (ت 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق : د.زين الدين بن محمد بلا فريح، ط1، أضواء السلف (الرياض – 1998م)، ج3، ص342.

(2) السبكي، قاعدة في المؤرخين، ص68.

(3) السبكي، قاعدة في المؤرخين، ص80.

والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى يتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فيقع في قبول الكذب ونقله، ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً : الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح، ومنها : الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاينَ أو سَمِعَ، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب، ومنها : توهم الصدق وهو كثير وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين، ومنها : الجهل بتطبيق الأحوال على الواقع، لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع، فينقلها المُخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه، ومنها : تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلّة[1] والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير الحقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة))[2].

إن فهم الصناعة التاريخية، ووضع الضوابط فيمن يتصدى للبحث أو الكتابة التاريخية، هي في الحقيقة حماية للمتخصصين، وصيانة للتاريخ من المنتحلين، الذين لا يراعون القواعد النقدية عند كاتباتهم التاريخية، فقد أصبح الكلام عن التاريخ وتقييمه مباحاً لمن هبَّ ودب، وأخذ يتراءى للبعض، أنه من أسهل العلوم، وأن بإمكان كل شخص أن يكتب ويتخصص فيه، حتى إذا سألت طالباً في قسم التاريخ عن سبب اختياره للدراسة في هذا الحقل أجابك بأنه يبحث عن دراسة سهلة، والسبب أننا لم نضع القواعد العلمية ونطبقها في دراساتنا التاريخية، بحيث أصبحت الرواية التاريخية أقرب إلى الرواية الأدبية في شكلها العام، فكل مَنْ يملك قلماً سيّالاً وأسلوباً عالياً في التعبير هو المؤرخ الناجح، ولا ريب أن هذا الفهم المتواضع لعمل

---

(1) التجلة : قوم ذوي إجلال. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، المكتبة الإسلامية (تركيا – 1972م) ج1، ص131.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص45–46.

المؤرخ هو الذي أوقعنا في هذا الإشكال، فلابد إذان من فهم المنهجيــة والقــوانين النقدية، واستيعابها والعمل بها، وحينها سنرى الفارق الكبير بين التــاريخ (كعلــم)، وبين كتابة التاريخ (كهواية).

المطلب الثاني : الأخباريون في ميزان الجرح والتعديل

الأخباري لفظة دون المؤرخ أو قبله زماناً، وهي تُطلق علــى مَــنْ جمــع الأخبار في أيام العرب، والقصص الغابرة، ثم الفتوح، وهم طلائع مَنْ ألّــفَ فــي التاريخ الإسلامي[1]، وأحياناً يطلق على المؤرخين عموماً، ولاسيما عنــد تــداول مصطلح (المحدث)، قال ابن حجر : ((ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها (أخباري)، ولمن يشتغل بالسنة النبوية (المحدث).))[2].

ثم أخذت تتداول في الأوساط العلمية الإسلامية مصطلحات أخرى، فســمي مَنْ كتب في غزوات النبي ﷺ وسيرته بصاحب المغازي والسير، ومَنْ كتــب فــي أنساب العرب بالنسابة، ومع بداية التصنيف والتبويب انحصر الأخباري على راوي القصص والنوادر والحكايات.

ويمكن القول إن الفرق رقيق جداً بين (المحدث) و(الأخباري) و(المــؤرخ) عندما نتحدث عن الفترة المبكرة لظهور الإسلام، لأنهم جميعاً يشــتغلون بأحاديــث النبي ﷺ، لكنها أخذت في الفترات اللاحقة تنحى نحو التخصص.

وقد ظهر مجموعة من الأخباريين الذين تناولوا أحــداث القــرن الهجــري الأول، وخضعوا لميزان الجرح والتعديل في كتب المحدثين، حيث ترجمــت لهــم وبينت صفاتهم وأحوالهم ومكانتهم عند النقاد، ضمن تراجم الرواة.

---

(1) عثمان، المدخل إلى التاريخ الإسلامي، ص129 (نقلاً عن البرزنجي، صــحيح وضــعيف تاريخ الطبري، ص14).

(2) ابن حجر، نزهة النظر، ص23.

ومن هؤلاء الأخباريين (محمد بن السائب الكلبي) (ت146هـ)، وجملة ما قيل فيه أنه رأس في الأنساب، متروك الحديث ليس بثقة[1].

و(عوانة بن الحكم) (ت 147هـ أو 158هـ)، قال عنه الذهبي : ((وكان صدوقاً في نقله))[2]، وقال ابن حجر : ((الأخباري المشهور، الكوفي، ... وهو كثير الرواية عن التابعين، قلَّ أن روى حديثاً مسنداً))[3].

و(أبو مخنف لوط بن يحيى) (ت 157هـ)، قال يحيى بن معين : ((ليس بثقة))[4]، وهو من الرواة المتقدمين، بلغت مروياته في تاريخ الطبري (585) رواية في أهم مدة من التاريخ الإسلامي بعد وفاة الرسول ﷺ حتى سقوط الدولة الأموية سنة 132هـ[5]، ولئن كان أمره مكشوفاً لعلماء الجرح والتعديل وأرباب التاريخ المتقدمين، فليس الأمر كذلك لبعض المؤرخين المتأخرين الذين تناقلوا مروياته دون نظر أو تمحيص.

---

(1) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي (بيروت – 1952م)، ج7، ص270؛ المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت 742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق : بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت – 1980م)، ج25، ص250.

(2) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة (بيروت – د.ت)، ج13، ص231.

(3) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت – 1986م)، ج4، ص386.

(4) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو (ت322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1984م)، ج4، ص18.

(5) اليحيى، يحيى بن إبراهيم، مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، دراسة نقدية، دار العاصمة (الرياض – 1410هـ)، ص487.

و(سيف بن عمر التميمي) (ت170هـ)، اتهمه أئمة الجرح والتعديل بالوضع في الأخبار، فتركوا مروياته، ((ليس بشيء))، ((متروك)) و((عامة حديثه منكر))[1].

و(الهيثم بن عدي الطائي) (ت207هـ) قال عنه علي بن المديني : ((أوثق عندي من الواقدي، ولا أرضاه في الحديث، ولا في الأنساب ولا في شيء))[2].

و(نصر بن مزاحم) (ت212هـ)، ضعَّفه علماء الجرح والتعديل[3].

و(علي بن محمد المدائني) (ت225هـ)، ثقة في رواية المغازي والفتوح، وضعيف في الحديث النبوي[4]، وقد سار على طريقة المحدثين في نقد الروايات وإثبات الإسناد[5].

و(عمر بن شبة النميري) (ت262هـ)، محدث ثقة، قال الذهبي ((وثّقه الدارقطني وغير واحد))[6]، وقال الخطيب البغدادي : ((وكان ثقة عالماً بالسير وأيام

---

(1) المزي، تهذيب الكمال، ج12، ص326؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص255.

(2) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية (بيروت – د.ت)، ج14، ص52.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8، ص468؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص282.

(4) ابن حجر، لسان الميزان، ج4، ص253.

(5) البرزنجي، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، (مقدمة المحقق، ص18).

(6) سير أعلام النبلاء، ج3، ص361.

الناس))[1].

هؤلاء هم أهم الأخباريين الذين رووا أغلب أحداث القرون الهجرية الأولى، وعندما طبقنا قواعد الجرح والتعديل عليهم، فإننا نخرج بمحصلة أن أغلب رواياتهم سوف تُرد، ولاسيما عند انفراد أحدهم بها، وأوردتهم هنا لأُبين أن منهج النقد للرواة ينبغي أن يأخذ خصوصية في رواة ومرويات التاريخ الإسلامي على حـــدٍ ســـواء، وهو ما سنوضحه في المطلب القادم.

كما ينبغي التنبيه إلى أن الاعتماد الكلي على مروياتهم، هو مجافاة للجانـــب العلمي، ولاسيما عند استعراض خلفياتهم السياسية والمذهبية، التي حذّر منها علماء التاريخ.

ويمكن في هذا الموضوع إعمال ((النقدين البـــاطني الإيجـــابي والســـلبي، للوصول إلى مقاربة للحقيقة التاريخية))[2]، وعلينا أن لا ننســـاق وراء الدراســـات التاريخية الحديثة التي اعتمدت على مرويات هؤلاء الأخباريين، الموجودة في تاريخ الطبري، وأنساب الأشراف للبلاذري، وكأنها حقائق مسلمة دون إجراء عملية النقد عليها.

المطلب الثالث : مرونة منهج النقد مع الروايات التاريخية

إن من الضروري وضع قواعد خاصة للمؤرخين، وهي تخفيف الشدة فـــي تقييم رواة الأخبار التاريخية، والتعامل مع نصوصهم على وفق معايير أقل صرامة، وذلك بغية الإفادة من رصيدهم التاريخي الكبير[3].

---

(1) تاريخ بغداد، ج11، ص208.

(2) العمري، أكرم ضياء، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايـــات الأخبـــاريين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة – د.ت)، ص6.

(3) العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، ط6، مكتبة العبيكان (الرياض – 2005م)، ج1، ص20.

روي عن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك قولهم : ((إذا رُوِّينا في الثواب والعقاب، وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا رُوِّينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الرجال))[1].

وقريباً من هذا المفهوم عنون الخطيب البغدادي في كتابه (الكفاية في علم الرواية)، (باب التشدد في أحاديث الأحكام، والتجوز في فضائل الأعمال)[2]، وفيه دلالة على المرونة مع الموضوعات التي لا تتعلق بالعقيدة الإسلامية والأحكام الشرعية، والتي يدخل ضمنها الروايات التاريخية.

ويمكن لنا توضيح هذا المطلب بالنقاط الاتية :

1- إن كتب الحديث كصحيحي البخاري ومسلم، والسنن الأربع وموطأ مالك، أكثر دقة بالتزامها بقواعد منهج النقد من الكتب التاريخية، التي التزمت ذكر الأسانيد في رواياتها، كابن سعد وخليفة بن خياط والفسوي، ولكنها كانت مرنة في تطبيق منهج المحدثين بالنسبة للروايات التي لا تتعلق بالدين، ولهذا فإن مستوى الرواة في العدالة ودرجتهم في الضبط بالجملة لا ترقى إلى مصاف رواية الصحيحين، وسائر الكتب الستة[3]، قال ابن حجر عن سيف بن عمر : ((ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ))[4].

2- يمكن القول إن (علم مصطلح التاريخ) : هو مجموع القواعد والمباحث التاريخية المتعلقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي، حتى تُقبل الرواية أو تُرد، فإذا عُلم هذا، فلا شك أن الإسناد وتاريخ الرواة، ووفياتهم، ونقد الرواة،

---

(1) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج2، ص91؛ السيوطي، تدريب الراوي، ج1، ص298.

(2) الكفاية في علم الرواية، ص133.

(3) العمري، مرويات السيرة، ص33-34.

(4) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تقريب التهذيب، ط1، دار الرشيد (حلب – 1406هـ)، ج1، ص262.

وبيان حالهم من تزكية أو جرح، وسبر متن الرواية ومعناها، يُشكل الأســـاس لإنجاز هذه المهمة.

3- إن كثرة قراءة مرويات التاريخ الإسلامي، وحال رجاله في كتب التراجم، تجعل المؤرخ أكثر تمرساً في نقد الرواية، فيصبح كالصيرفي فـــي تمييـــز العملـــة الحقيقية من المزورة.

4- ينبغي التفريق في أحداث التاريخ الإسلامي، عند تطبيـــق مـــنهج النقـــد علـــى الأسانيد، بين الأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء، أو التي لها مســـاس بالفتن أو السوابق الفقهية[1]، وبين الأحداث العادية الأخرى، المتعلقة بالوفيات والفتوح، وتولية الأمراء والقضاة وعزلهم.

5- إن نقد الخبر يكون على أربع مراتب، الأولى : النظر في أحوال رجال ســـنده واحداً واحداً، بأن يكون كل رواته متدينين تديناً صحيحاً[2]، وعنـــدهم ملكـــة الحفظ التي تمنع وقوعهم في الأوهام والتخليط، وتؤدي إلى ضبطهم للرواية، سواء في صدورهم أو كتبهم[3].

والثانية : النظر في الأسانيد، بتتبع ولادة الراوي ووفاته ومَـــنْ روى عنـــه، خشية الانقطاع.

والثالثة : البحث والنظر في الأمور التي تدل على خطأ في بقية السند الـــذي أورده الراوي، والرابعة : تتبع بقية الرواة من طرق أخـــرى، عـــن طريـــق المقارنة، وبيان الموافقة والمخالفة.

6- كلما ابتعدنا في تدوين التاريخ الإسلامي عن عهد النبي ﷺ، احتجنا أكثـــر إلـــى معرفة رجال السند ومرتبتهم، قال محمد بن ســـيرين (ت110هـــــ) : ((لـــم

---

(1) البرزنجي، صحيح وضعيف تاريخ الطبري (مقدمة المحقق)، ص50.

(2) ويُعبر عنها اليوم : ((الالتزام بالإسلام عقيدة وسلوكاً))، العاني، وليد بن حسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ط2، دار النفائس (الأردن – 1999م)، ص202.

(3) العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ج1، ص39.

يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا : سمّوا لنا رجالكم))[1] اذ عصفت بالمسلمين مجموعة من الفتن منذ مقتل الخليفة عثمان ﷺ ومروراً بالجمل وصفين.

7- وإذا كانت هناك شروط وصفات ينبغي أن تتوافر برجال الإسناد، فلابد أن تكون هناك شروط وصفات فيمن يتصدى لتزكية الرواة أو تجريحهم، ومن أهمها : العدالة، والابتعاد عن التحزب، والضبط في الحفظ، فضلاً عن الابتعاد عن الأحكام الشخصية القائمة على الذوق أو الهوى، وأن يكون مستيقظاً ومستحضراً، وأن يضبط ما يصدر عنه، لئلا يقع في تناقض[2].

8- وينبغي أن لا يتبادر إلى الذهن، أننا حينما نؤكد على المرونة في التعامل مع مرويات التاريخ الإسلامي، نريد أن نداري الإنحرافات التي وقع بها بعض أفراد أو قادة المسلمين، أو نتلمس المعاذير الواهية لتبريرها، ما ينبغي للمؤرخ المسلم أن يفعل ذلك، فالتاريخ أمانة وشهادة تؤدى، لا يؤثر على أدائها حبٌ أو كره[3].

كما أننا حينما نشير إلى التساهل في قبول الرواية، فإن هذا لا يعني الرواية عن المعروفين بالكذب وساقطي العدالة، وإنما نقصد بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضَعُفَ ضبطه بسبب الغفلة أو كثرة الغلط، أو التغير والاختلاط، أو عدم اتصال السند، كالروايات المرسلة والمنقطعة، وعلى وفق هذه القاعدة جَوّزَ بعض العلماء العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، فتطبيق قواعد نقد الحديث على التاريخ أمرٌ نسبي تحدده طبيعة الروايات.

والتفريق بين ما يُتشدد فيه من الأخبار ويُتساهل فيه، نلحظهُ بوضوح في تصرف الحافظ ابن حجر العسقلاني، في جمعه بين الروايات في كتابه (فتح

---

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص122.

(2) الغوري، سيد عبد الماجد، معجم ألفاظ الجرح والتعديل، ط1، دار ابن كثير (دمشق – 2007م)، ص14.

(3) محمد قطب، كيف نكتب التاريخ الإسلامي، ص16.

الباري)، ففي الوقت الذي يُقرر فيه رفض رواية محمد بن إسحاق إذا عنعن، ولم يصرح بالتحديث، ورفض رواية الواقدي لأنه متروك عند علماء الجرح والتعديل، فضلاً عن غيرهما من الأخباريين الذين ليس لهم رواية في كتب الحديث، من أمثال عوانة بن الحكم والمدائني، فإنه يستشهد برواياتهم، ويستدل بها على بعض التفصيلات، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى الأوثق إسناداً[1].

وهذا يدل على قبولهم لأخبارهم فيما تخصصوا فيه من العناية بالسير والأخبار، وهو منهج معتبر عند العلماء المحققين، وإن لم يقبلوا رواياتهم في الأحكام الشرعية.

إن تطبيق منهج النقد على مرويات التاريخ الإسلامي، أمرٌ لابد منه، وينبغي أن ينتقل من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، فيبدأ الباحث أولاً بتطبيق منهج الجرح والتعديل على الأسانيد، ثم يراعي نوعية الأبحاث التاريخية، إذ إن الروايات المسندة من طرق رواة لا يبلغون مستوى الثقات، أفضل من الروايات والأخبار غير المسندة، لأن فيها ما يدل على أصلها، ويمكن التحكم بنقدها وفحصها بوجه أفضل من الأخبار الخالية من السند.

وواجب المؤرخ المسلم أن يُصحح الخطأ، وعلى قدر ما لديه من علم في المسألة الواجب تصحيحها، ويستلزم ذلك جمع مصادر سلسلة الإسناد وإخضاعها للجرح والتعديل، وإن لم يكن له علم به، فعليه أن يعتمد على المصادر التي أُخضعت وثائقها للجرح والتعديل[2].

وأفضل مجال لهذا التطبيق، هو توجيه طلبة الدراسات العليا لنقد كتب معينة، أو مدة زمنية محددة، بعد أن يستوعبوا فهم المصطلح وأصول النقد، ولا بأس من وضع معاجم خاصة بكتب التاريخ والتفسير والأدب، التي استعمل مؤلفوها

---

(1) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط1، مكتبة الصفا (القاهرة – 2003م)، ج7، ص279.

(2) د.جمال عبد الهادي محمد سعود، ود.وفاء محمد رفعت جمعة، أخطاء يجب أن تُصحح في التاريخ، ط1، دار طيبة (الرياض – 1985م)، ص12-13.

الإسناد في ذكر الرواية، تقوم هذه المعاجم بالترجمة لكل الرواة الذين وردوا في سلسلة الإسناد، ثم بيان درجتهم من حيث الجرح والتعديل، مع مراعاة خصوصية كل علم من هذه العلوم، التي تلقاها العلماء بالنقل، وينبغي أن يُعلم أن النقل والحكاية شيء، والاعتماد شيءٌ آخر، ولا يلزم من الأول الآخر، وقد بُذلت مثل هذه الجهود، لكنها لا تزال قليلة ومحدودة، مثل كتاب (رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً)، لمؤلفه (محمد صبحي بن حسن حلاّق)، فقد رتب أسماء الرواة على حروف المعجم، وبلغ عددهم (2933)، وعمله عبارة عن جمع وترتيب، كما أشار في مقدمته، ونقل كلام محققي الكتاب (أحمد ومحمود محمد شاكر) اللذين قاما بتخريج آثار هذا التفسير، وبيان حال رجال أسانيده[1]، وجاء الكتاب في مجلد واحد.

ومن الجهود التي حاولت تطبيق منهج الجرح والتعديل على الروايات، محاولة الدكتور أكرم ضياء العمري على عصر السيرة النبوية، وعلى مرحلة الخلافة الراشدة، وكذلك مجموعة الرسائل الجامعية التي ظهرت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأيضاً محاولة الدكتور محمد البرزنجي، عندما قسم تاريخ الطبري إلى صحيح وضعيف، وكلها محاولات طيبة، لكنها لم تسد المكتبة التاريخية، لذا لابد من تضافر الجهود لتطبيق هذا المنهج على سائر الروايات التاريخية، وهو كفيل أن يُخرج لنا تاريخاً حقيقياً بعيداً عن الأهواء والوضع في الروايات، وبذلك نستطيع أن نقدم للأجيال تاريخاً يعكس واقع الحضارة الإسلامية.

---

(1) حلاق، محمد صبحي بن حسن، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً، ط1، دار ابن حزم (بيروت – 1999م)، ص6-7.

الخاتمـة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث نخلص إلى ما يأتي :

- لابد من دراسة الأسانيد ومعرفة حال الرواة في المؤلفات التاريخية، والتأكد مـن أهليتهم وعدالتهم في نقل الأخبار، وذلك قبل الحكم على الروايـة مـن حيـث الصحة والضعف، ويساعدنا في هذا الجانب وجود سلاسل الإسناد واحتواؤهـا على عشرات الآلاف من الرواة، وإمكانية بحثهم عن طريـق كتـب التـراجم والرجال.
- إن التركيز على نقد المتن على وفق قواعد النقد الغربي للروايات التاريخيـة، لا يُمثل إلا جانباً واحداً من البحث التاريخي، وإذا كانت نظرية نقد المتن تصـدق على التاريخ الأوربي الخالي من سلسلة الإسناد فإن هذا لا ينطبق على التاريخ الإسلامي في صدر الإسلام، لوجود سلاسل الاسـناد فـي اغلـب المؤلفـات التأريخية.
- يُفضل كمرحلة أولى قبل إعمال النقد على كل مرويات التـاريخ الإسـلامي، أن يُوضع في نهاية كل كتاب –يعتمد على سلسلة الإسناد سواءً كان في التاريخ أو الأدب أو التفسير– ملحقاً على شكل معجم بأسماء الرواة الواردة فـي الكتـاب وبيان حالهم في ميزان الجرح والتعديل، وهي عملية تُسهل على القارئ إلى حد ما معرفة قوة الرواية ووزنها صحة وضعفاً.
- على الباحثين في التاريخ الإسلامي أن لا يكتفوا في بحوثهم على الإشارة إلى اسم المصدر والجزء والصفحة، وإنما عليهم إجراء عملية النقـد عليهـا، فإننـا إذا اكتفينا بهذا الجهد، وهو الإشارة فقط، فإننا نكرر ما قام به المؤرخ القديم وهي عملية الجمع دون النقد وهي التي حذّر منها الطبري في مقدمة تاريخه.
- أثبتت الدراسات المختلفة قديماُ وحديثاً عدم إمكانية تطبيق منهج الجرح والتعـديل عند المحدثين بحذافيره على الروايات التاريخيـة التـي لا تتنـاول الجوانـب الشرعية، وهذا يعني ضرورة المرونة في تطبيق الجرح والتعديل على مرويات

التاريخ الإسلامي. ولاسيما في الفضائل او المناقب ولا في الامامة ونحوها فينبغي الصيرورة الى اشد قواعد الجرح والتعديل عندئذ.

- ويوصي الباحث بضرورة إدخال مواد في أقسام التاريخ تتناول مصطلح التاريخ وقواعد نقد الرواية، وتدريب الطلبة على تطبيقه على مرويات التاريخ الإسلامي، ويكتمل الجهد إذا تم توجيه طلبة الدراسات العليا، في كتابة الرسائل والأطاريح، إلى العناية بنقد سلسلة الرواة في الأسانيد الواردة في الروايات التي يدرسونها.

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر :

1- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي (بيروت – 1952م).

2- ابن بهادر، بدر الدين عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله (ت 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، حققه : د.زين الدين بن محمد بلا فريح، ط1، أضواء السلف (الرياض – 1998م).

3- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الدمشقي (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 2006م).

4- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت643هـ) مقدمة ابن الصلاح، حققه : نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر (بيروت – 1977م).

5- ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543هـ)، العواصم من القواصم، حققه : محب الدين الخطيب، ط4، دار الكتب العلمية (بيروت – 2007).

6- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، حققه : د.محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، دار الفكر (دمشق – 1406هـ).
7- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت – 1986م).
8- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1989).
9- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تقريب التهذيب، ط1، دار الرشيد (حلب – 1406هـ).
10- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط1، مكتبة الصفا (القاهرة – 2003م).
11- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي (ت808هـ)، المقدمة، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون (دمشق – 2007م).
12- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، حققه : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر (بيروت – 1979م).
13- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، سنن، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر (بيروت – د.ت).
14- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر (بيروت – د.ت).
15- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الجامع الصحيح، حققه : مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير (بيروت – 1987م).
16- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، معرفة علوم الحديث، حققه : السيد معظم حسين، ط2، دار الكتب العلمية (بيروت – 1977م).

17- الحنفي، مصطفى بن عبد الله الرومي (ت1076هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية (بيروت – 1992).
18- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية (بيروت – د.ت).
19- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، حققه : د.محمود الطحان، مكتبة المعارف (الرياض – 1402هـ).
20- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، الكفاية في علم الرواية، حققه : أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية (المدينة المنورة – د.ت).
21- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، شرف أصحاب الحديث، حققه : محمد سعيد خطى أوغلي، دار إحياء السنة النبوية (أنقرة – د.ت).
22- الذهبي محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز (ت748هـ)؛ تذكرة الحفاظ ، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – د.ت).
23- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة (بيروت – د.ت).
24- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق : علي محمد البجاوي، دار المعرفة (بيروت – د.ت).
25- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت771هـ)، قاعدة في المؤرخين، حققه : عبد الفتاح أبو غدة، ط5، دار البشائر (بيروت – 1990م).
26- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، فتح المغيث، ط1، دار الكتب العلمية (لبنان – 1402هـ).

27- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه : عبد الوهاب عبد اللطيف، ط2، مكتبة الرياض الحديثة (الرياض – د.ت).
28- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1407هـ).
29- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ)، ألفية السيرة النبوية، دار المنهاج (جدة – د.ت).
30- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو (ت322هـ)، الضعفاء الكبير، حققه : عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1984م).
31- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي (ت 1304هـ)، الرفع والتكميل، حققه : عبد الفتاح أبو غدة، ط3، مكتبة المطبوعات الإسلامية (حلب – 1407هـ).
32- محمد قطب، كيف نكتب التاريخ الإسلامي، ط1، دار الشروق، (القاهرة – 1992م).
33- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت 742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه : بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة (بيروت – 1980م).
34- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، صحيح، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (بيروت – د.ت).
35- ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم الهندي (ت1176هـ)، الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد، نشره : أبو عبد الرحمن الطاهر، (في موقع أهل الحديث، على الشبكة العنكبوتية).

ثانياً – المراجع :

1- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، المكتبة الإسلامية (تركيا – 1972م).

2- أبو صعيليك، محمد عبد الله، الترجمة للرواة (ضمن كتاب لمجموعة باحثين، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد)، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع (عمان – 1999م).
3- أبو غدة، عبد الفتاح، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط4، دار البشائر الإسلامية، (بيروت – 1417هـ).
4- انجلو وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة : عبد الرحمن بدوي، (القاهرة – 1967م).
5- البرزنجي، محمد بن طاهر، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، ط1، دار ابن الكثير (دمشق – 2007م).
6- جمال عبد الهادي محمد سعود، ود.وفاء محمد رفعت جمعة، أخطاء يجب أن تُصحح في التاريخ، ط1، دار طيبة (الرياض – 1985م).
7- حلاق، محمد صبحي بن حسن، رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً، ط1، دار ابن حزم (بيروت – 1999م).
8- زريق، قسطنطين، نحن والتاريخ، ط6، دار العلم للملايين (بيروت – 1985م).
9- السيد سليمان الندوي، الرسالة المحمدية، ط2، الدار السعودية (جدة – 1984م).
10- الشيخ علي أبو شاكر، كتب الرجال، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع (عمان – 1999م).
11- العاني، وليد بن حسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ط2، دار النفائس (الأردن – 1999م).
12- عتر، نور الدين، معالم السنة النبوية، ط1، مكتب المنار (الأردن – 1986).
13- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دار الفكر (دمشق – 1997م).

14- عّلال، خالد كبير، مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، دار البلاغ (الجزائر – 2003م).
15- عماد الدين خليل، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، ط1، دار الثقافة (قطر – 1986م).
16- العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، ط6، مكتبة العبيكان (الرياض – 2005م).
17- العمري، أكرم ضياء، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة – د.ت).
18- الغوري، سيد عبد الماجد، معجم ألفاظ الجرح والتعديل، ط1، دار ابن كثير (دمشق – 2007م).
19- القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت – 1979م).
20- اليحيى، يحيى بن إبراهيم، مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، دراسة نقدية، دار العاصمة (الرياض – 1410هـ).

ثالثاً – الدوريات :

- محب الدين الخطيب، المراجع الأولى في تاريخنا، مجلة الأزهر (صفر – 1372هـ) مجلد 24، ج2.